

**أثر الضرائب في ثوابت ومتغيرات سياسة الخلافة
الفاطمية في مرحلتها المغربية**

الدكتورة بوبية مجاني

قسم التاريخ - جامعة قسنطينة

أثر الضرائب في ثوابت ومتغيرات سياسة الخلافة الفاطمية في مرحلتها المغربية

قسّم القاضي النعمان المجتمع الذي كان يحكمه المذهب الإسماعيلي إلى خمس طبقات: الطبقة الأولى هي طبقة الجند، والثانية الخراج، والثالثة الكتاب والعمال والقضاة، والرابعة التجار ذوو الصناعات، والطبقة الأخيرة كان يسميها الطبقة السفلى، وهي طبقة أهل الحاجة والمسكنة المبتلون بالحاجة إلى جميع الناس^(١). ولم تكن هذه الطبقات الخمس حسب رأي القاضي النعمان يصلح بعضها إلا ببعض. كما بيّن نوعية العلاقة التي كانت تربطها ببعضها بعضاً، وكان الجند عنده في الدرجة الأولى من ناحية الأهمية، فهم عز السلطان، وهم سبب المن والاستقرار وانضباط الأمور غير أن أمرهم لا يستقيم إلا بتوفير المال لتلبية متطلباتهم. فبالمال يقوون على جهاد عدوهم ويوفرون الأمن والاستقرار لمجتمعهم وسلطانهم، فهم زين الملك، على حد تعبيره^(٢).

أما أهل الخراج فقد أوصى القائمين على الأمور بصلاحهم، فهم الذين كانوا يمدّون السلطة والمجتمع بالأموال اللازمة، وبذلك توجب على السلطة أن تسهر وتعمل على تعمير أراضيهم، لأن عمران الخرائن لا يكون إلا بعمران الأرض^(٣). وأمر الدولة لا يستقيم إلا بالجند، و هؤلاء لا يستقيم أمرهم إلا بالأموال التي تأتي من مصدرين، كما حددهما النعمان، الأول: هو الفيء، أي ما يوفره الجند لأنفسهم عن طريق جهادهم، المصدر الثاني هو الخراج^(٤).

وينبغي لأموال الطبقتين المتقدمتين الجند، وأهل الخراج أن تنظم علاقتهما طبقة الكتاب والعمال والقضاة، فهم المنفذون لسياسة الدولة، والمتولون لأموالها الإدارية

كجبي الضرائب، وهذا الدور الذي يقوم به العمال بمساعدة الكتاب، أما القضاة فهم الذين يسهرون على حفظ مصالح السلطة وكذلك المجتمع بإعطاء كل ذي حق حقه، كما ينظرون في الخصومات بين الناس^(٥).

أما طبقة التجار فإن أهميتها في هذا المجتمع لا تتعدى الانتفاع بما يصنعون وما يكفون به الطبقات الثلاث الأخرى ليتفرغ هؤلاء لمهامهم التي أنيطت بهم، والطبقة الأخيرة وهي فئة المحرومين وأهل الحاجة، فإنها كانت تحتاج إلى الطبقات الأربع^(٦) لأنها طبقة غير منتجة ولا ذات منفعة.

وينطوي هذا التقسيم، أو النظرة للمجتمع على بعد اقتصادي في المشروع السياسي الفاطمي، الذي لا يتحقق إلا بالعمل العسكري وهذا يحتاج إلى الأموال الطائلة لتجهيز الجيوش وإعدادها، وهذه الأموال تأتي مما يغنمه الجيش نفسه في حروبه أو جهاده ضد الآخر وهم المصدر الأول للتمويل، أما المصدر الثاني فهو الضريبة. كما أن العمل العسكري جهاد في سبيل الله "عند الشيعة"، فرضه الله على عباده ودعاهم الأئمة إليه لهذا جعلهم -أي الأئمة- أسباب رحمته ونعمته عليهم^(٧) وهو مكمل للعمل السياسي أو عمل الدعاة الذين ظلوا يعملون لسنوات طويلة يروجون للمذهب الشيعي الإسماعيلي، ويجمعون حقوق الإمام المالية من الأتباع.

ومما يلفت الانتباه في هذا التقسيم هو نظرة مشرع الدولة لطبقة التجار التي جعلها موفرة فقط لحاجات المجتمع. وبذلك تكفي كل الطبقات مؤونة ما يحتاجونه في حياتهم اليومية، ولم يتحدث عن الضرائب التي تفرض عليهم، على الرغم من أن هذه الضرائب كانت من الركائز الأساسية في السياسة المالية الفاطمية على مستوى الواقع التاريخي.

وكانت طبيعة السلطة العسكرية في المرحلة المغربية من حياة الخلافة الفاطمية، هي خطوة على طريق المشروع السياسي الفاطمي، فالثابت أو الهدف الأسمى في هذا

المشروع هو إسقاط الخلافة العباسية المغتصبة لشرعية آل البيت. وما التنويه بأهمية أصحاب الخراج إلا شعور بمدى أهمية الأرض والزراعة في حياة المجتمعات. وقام هذا التوزيع للأدوار في المجتمع الإسماعيلي، وكما رآه مشرع الدولة وفقهها على ثلاث ركائز أساسية: الركيزة الأولى الجيش، وهو الحامي للعقيدة "الإيديولوجية"، وكذلك الأرض التي هي الركيزة الثانية في هذا المشروع أو الثابت، أما الركيزة الثالثة فهي الإرادة المترجمة والمطبقة للإيديولوجية الإسماعيلية.

وكانت الطبقات الخمس في المجتمع الإسماعيلي تخضع إلى سلطة الإمام، الذي طاعته واجبة كطاعة الله ورسوله، والمرء لا يكون مسلماً إلا بهذه الطاعات الثلاث^(٨)، لأن رضا الإمام موصول برضا الله، وسخطه مقرون بسخطه، وبذلك على الفرد أن يسعى إلى رضا الله الذي جعل ثوابه الجنة^(٩). ووجوب طاعته وفرضها في المذهب الإسماعيلي جاء في القرآن الكريم بناء على تفسيرهم للآية الكريمة ﴿...أطيعوا الله أطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم...﴾^(١٠). فأولو الأمر هم الأئمة الإسماعيليون في أول الآية عندهم، وكانت هذه الطاعة واجبة في كل شيء كما كانت طاعة الرسول ﷺ واجبة في زمانه. وإذا كانت مرتبة الإمامة لا تعلو عن مرتبة النبوة فإن الطاعة جاءت واحدة ومقرونة بطاعة الله ورسوله، وبذلك لا يكون الفرد مسلماً حقيقياً إلا بطاعة الله والرسول والإمام^(١١).

كما أن هذه الطاعة تكون في كل شيء يخص حياة الفرد، وأمر الإمام لا يُرد ولا تجوز معارضته ولا الاعتراض عليه، وكل من حاول فعل ذلك عُذَّ مرتداً ودمه حلال^(١٢). ولقد قُدمت الإمامة الإسماعيلية للناس كبرنامج ثوري اصلاحي اقتصادي واجتماعي نتيجة الفساد الذي عرفه المجتمع الإسلامي بعد أن حكمه المغتصبون للشرعية، وبذلك اغتصبوا كل حقوق الأئمة وواجباتهم من بينها جباية الأموال (كالصدقة على الإبل والبقر والغنم وما يجب على الأموال وما أخرجت الأرض وصدقة الفطر)^(١٣)، هذه الأموال بعد موت رسول الله ﷺ لم يمتنع المسلمون عن

دفعها، وأصبحت تدفع إلى من تولى أمر المسلمين بعده واستأثر بها بنو أمية وصرفوها في غير أوجهها المحددة لها ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم﴾^(١٤).

وعليه يجب دفعها إلى من أمر الله بدفعها إليهم وهم آل البيت. ومن هنا يتبين أن من واجب الأئمة أخذ الصدقات لأن الله أمرهم بذلك وعدم جبايتها هو إخلال بالواجب. ومن ناحية أخرى أمر الله الناس أو المسلمين بدفع خمس أموالهم إلى الأئمة، وهو المال الذي عوض الله به عليهم عن أموال الصدقات التي جاءت في الآية صريحة في أوجه صرفها. ولقد حرمت الصدقات على أهل البيت، حتى وإن كانوا فقراء أو مساكين أو عاملين عليها أو غارمين أو من المؤلفة قلوبهم، أو أبناء السبيل أو المجاهدين.^(١٥) لهذا جعلهم الله أمناء على قبضها وصرفها في أوجهها المحددة بالنص وعوض عليهم ذلك بالخمس استنادا إلى قول الإمام جعفر الصادق: «الخمس لنا أهل البيت ليس للناس معنا فيه شيء ونحن شركاؤهم في أربعة أخماس الغنائم فيما شهدناه معهم والخمس لنا دونهم يعطى منه أيتامنا وفقراءنا ومساكيننا وابن سبيلنا وليس لهم ولا لنا في الصدقات شيء»^(١٦). وقول الله عز وجل: ﴿واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل﴾^(١٧). يقسم هذا الخمس بدوره إلى خمسة أسهم: سهم للرسول ﷺ ويصرف منه على نفسه وعلى أزواجه ومصالحه ومصالح المسلمين، وسهم لذوي القربى، ثم ثلاثة أسهم لليتامى والمساكين وأبناء السبيل كما جرى في حياة الرسول ﷺ.

ولقد اختلفت الآراء حول الخمس بعد وفاة الرسول ﷺ فحول إلى بيت مال المسلمين. وتذكر بعض الراويات أن سهم الرسول ﷺ وذوي القربى سقط بعد موت الرسول ﷺ وأصبح يدفع إلى بيت المال، ولم تبق إلا ثلاثة أسهم الأخرى. وهذا موقف

كل من الإمام مالك وأبي حنيفة. أما الشافعي فلقد أسقط سهم الرسول ﷺ فقط بعد وفاته، وأبقى على سهم ذوي القربى، أي حق بني هاشم. وأرجع بعضهم هذا الحق إلى الخليفة بعد موت الرسول ﷺ. وفيهم من رأى أن السهمين يصرفان في الكراع والسلاح.^(١٨)

ولقد خالف المذهب الشيعي المذاهب السنية خلافاً كلياً في مصير هذا المال (خمس الغنيمة)، حيث رأى أنه كان يعود إلى الرسول ﷺ لما كان حياً، ولما انتقل إلى جوار ربه عاد إلى الإمام من أهل بيته، يعطي منه قرابته وأهل بيته الذين يراهم بحاجة إلى ذلك، ويضعه فيما أحب.^(١٩) فالشيعة بذلك يريدون استرجاع حق اغتصبه منهم الخلفاء الذين حكموا بعد وفاة الرسول ﷺ، وذهب الفقهاء الشيعة إلى أبعد من ذلك، فالخمس عندهم ليس خمس الغنيمة أي المال الذي يؤخذ من المشركين بالحرب، بل هو خمس كل ما كسبه المرء.^(٢٠) وكانوا يستندون في ذلك إلى قول الإمام جعفر الصادق: «أوجب الله تعالى لنا الخمس في أموال عباده المؤمنين وجعله لنا حقاً عليهم فمن منعنا حقنا ونصيبنا في ماله لم يكن له عند الله من حق ولا نصيب»^(٢١).

لقد أمر الله الإمام بجمع الصدقات أو الزكاة وصرفها في أوجهها والزكاة فريضة دينية وركن من أركان الإسلام أوجب على الإمام تطبيقها، أما الخمس فإن الله لم يأمر الإمام بالسعي إلى أخذه كالزكاة، بل أمر المسلمين بأن يسعوا إلى دفعه لإمام الزمان وهو واجبه، ويقول القاضي النعمان: «وأما الخمس فلا يكره الأئمة الناس عليه إذ كان حقهم وهم مخيرون بين تركه وأخذه، ولم يتعبدوا الله عز وجل بأخذه من أيدي الناس كما تعبدوا بأخذ الزكاة، ولكنه تبارك اسمه تعبد الناس بدفعه إليهم بقوله: ﴿واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسة...﴾»^(٢٢).

ويبين هذا للدارس أن السلطة الفاطمية حاولت أن تجد للضرائب التي فرضتها على الأتباع سنداً فقهيّاً وشرعياً، وجعلتها ثبوتاً من ثوابت مذهبها، أي فريضة دينية لا يجوز تركها.

ولم يتحدث القاضي النعمان عن كل الضرائب المذهبية التي كان يأخذها الإمام من الأتباع، كضريبة الهجرة والبلغة والألفة^(٢٣). وربما يعود ذلك إلى أن ما جاء في كتاب المهمة هو ما كانت تسمح بمعرفته كتب الباطن أو ما جاء في كتب الظاهر، أما باقي الضرائب فلقد تضمنتها كتب الباطن فقط^(٢٤). كما أن الانشقاق الذي حدث في المذهب وظهور فرقة القرامطة التي أصبح لها مبادئها وأيديولوجيتها وتشريعاتها اختلفت في كثير من القضايا مع المذهب الأساسي، ولهذا يمكن أن تكون هذه التشريعات خاصة بالقرامطة.

لقد كان التّباع يبعثون بما فرض عليهم من ضرائب إلى إمام الزمان من كل الجزر^(٢٥). فتجمعت بذلك أموال طائلة جعلت بعض المؤرخين يذهبون إلى أن ما كسب الإمام في مرحلة الدولة يعد جزءا بسيطا مما كان عنده في أيام الدعوة^(٢٦)، وكانت أموال الأتباع بالمغرب ترسل إليه عندما كان بسمية مع رجال كتامة يخرجون مستترين مع الحجاج بها حتى يوصلوها إلى المهدي^(٢٧).

وكانت الأموال التي يجمعها الدعاة في جزرهم يبعثون بها نقدا أو يشترون بها وبأمر من الإمام ما كان يطلبه من مباحج الحياة، فأحد الدعاة بالمشرق كان يكلف بشراء المسك للخليفة المعز لدين الله، وكان هذا الداعي معروفا بإخلاصه وأمانته المفرطة، فكان يدفع للإمام من ماله ثمن رائحة المسك التي تعلق بثوبه عندما يفرغه ليزنه^(٢٨).

ولم يكن أصحاب الثروة من الأتباع الذين يدفعون للإمام واجب أموالهم فقط، فلقد كان الدعاة يقبلون من ذوي الاقلال بالرغم من ضيق معاشهم ما يدفعونه للإمام ظنا منهم أن هذا يزيدهم تقربا من الله. وكان الإمام يرى في صدقتهم هذه أفضل من صدقة ذوي السعة^(٢٩). وهذا يبين أن الإمام والصيغة الدينية التي أعطاهها للضرائب التي فرضها على الأتباع جعل هؤلاء يعطون من مالهم حتى ولو لم يكونوا من أهل السعة.

وبذلك كان يحقق هدفه الأساسي وهو توفير الأموال اللازمة لتجيش الجيوش وتجهيزها لأنها هي التي سوف تفتح له العالم وترد له الشرعية التي اغتصبتها السلطة الجائرة.

عندما كان الداعي أبو عبد الله يعمل على الترويج للمذهب الإسماعيلي ببلاد كتامة كان يأخذ من الأتباع الزكاة والعشر^(٣٠)، فتجمعت لديه أموال كثيرة، تركها بأيدي الدعاة والمشايخ من كتامة لكي يزيد من تمسكهم بالمذهب ودفاعهم عنه إلى أن أخذها المهدي منهم عندما قدم من سجلماسة إلى رقادة^(٣١). وفي سجلماسة التي سجن بها وقبل أن يغادرها أمر الدعاة بها أن يحضروا له الأموال التي جمعوها، فأخذها وعاد إلى رقادة^(٣٢)، بعد أن قام بمصادرة أغنياء اليهود^(٣٣).

لقد كان الدعاة حريصين على أموال الإمام، فلا ينفقون منها على أنفسهم حتى عندما يكونون في أشد الحاجة إليها. فالداعي أبو عبد الله وعلى الرغم من الأموال الكثيرة التي كانت في يده كان يكتفي بالقليل في نفقاته، بل كان يلجأ إلى بيع ما عنده لينفق منه، ولا يأخذ من أموال الدعوة، أو الإمام، ولا يتصرف إلا بما كان يأمره به الإمام^(٣٤).

كان الداعي أبو عبد الله يريد أن يظهر لكتامة أنه لا يبتغي من عمله هذا إلا وجه الله ورضاه وذلك بإيصال الإمام إلى السلطة ليُلغى الظلم والجور عن الناس. ولقد ربي رجال كتامة وعودهم على الاكتفاء بالقليل والعيش عيشة تقشف وزهد تأسيساً بأصحاب الرسول ﷺ أيام الدعوة^(٣٥). ووفرت هذه السيرة التي سار بها الداعي في كتامة، وكذلك سيرة رجال كتامة المال الكثير له، وجعلته ينشئ جناحاً عسكرياً قادراً على إسقاط كل القوى السياسية التي كانت تحكم بلاد المغرب في تلك الآونة، بل أصبحت الدعوة تعمل على تكوين مال حرب واحتياطي يسمح لها بإقامة أو نقل السلطة إلى مصر^(٣٦). إلى جانب القوة المالية، كون الفاطميون من بلاد كتامة قوة بشرية^(٣٧). وبذلك استولت على مصر بسيف وأموال المغرب.

وكان مال الدعوة هو الذي أنفق على التنظيم العسكري، وعندما أصبح هذا التنظيم يمارس نشاطه أصبح هو الآخر يشكل موردا من أهم موارد الدولة.

لقد كان سعي الأئمة في جمع الأموال كبيراً، ففي عهد الخليفة الأول عبد الله المهدي، وعندما كانت جيوشه تستولي على بلاد المغرب مدينة مدينة، كان أحد قواده يفتح له مدينة عنوة غير أنه لم يجد فيها المقدار الذي يرضي الإمام، فخاف أن يتهمه بأخذ الأموال فتمنى أنه لو لم يستطع فتحها، فعرض عليه خاصة جيشه بأن يعطوه من المال الذي معهم ليعث به إلى الإمام على أنه مال غنيمة^(٣٩). يدل هذا على مدى اهتمام السلطة الفاطمية بجمع الأموال، لهذا أرى أن عبد الحى شعبان كان محققاً فيما ذهب إليه من أنه لا يمكن فهم تاريخ الفاطميين بدون فهم كامل لجميع مضامين سياستهم الاقتصادية البعيدة المدى التي قيل عنها القليل جداً^(٤٠). ووضعت أسس هذه السياسة في مرحلة الدعوة، والدعاة لم تكن مهمتهم نشر المذهب فقط، بل السهر على خدمة الإمام في كل ما يحتاج إليه، وشغلوا بذلك بأمور الجباية عن مباشرة مهام الدعوة (بل لم يجدوا حرجاً في تبديل مبادئها وعقائدها بما يخدم أغراضهم في جمع المال وتحصيله)^(٤١).

هذا فيما يتعلق بالجانب النظري والمذهبي للسياسة الضريبية، أما على مستوى الواقع التاريخي فإن السلطة الفاطمية وضعت نظاماً ضريبياً يخدم مصالحها العليا وتحقيق مشروعاتها السياسي، وهو توفير المال اللازم للسيطرة على بلاد المشرق، بعد أن استطاعت أن تجد له سنداً شرعياً، وهذا لم يكن ليتسنى لها إلا بإعادة تقدير الضريبة على الأرض، وحسب ما كانت تراه موائماً، وبالسيطرة كذلك على مسالك تجارة الذهب^(٤٢) ومراقبة القوافل التجارية العابرة لأراضيها والنشاط التجاري الذي كان يجري داخل حدودها مراقبة مالية شديدة، بحيث لم تسمح لأحد بالتهرب من دفعها.

وقدّرت السلطة الفاطمية الضريبة على الأرض الزراعية حسبما كانت تراه عاكسا لقيمة ما تنتجه الأرض، ولم تكن ترى في هذا تجاوزاً، بل كان في نظرها فهم صحيح للنصوص الشرعية، فالخراج تقديره أدناه وأقصاه اجتهاد. كما أنه كان يفرض على الأرض العامرة والأرض الغامرة، وما كان يراعى في تقديره هو ظروف الري والبعد عن الأسواق فقط.

أما الطريقة التي قدّرت بها الدولة الفاطمية الخراج فقد عرفت بالتقسيط^(٤٢) أو المقسط^(٤٣). فقامت في البداية بمسح الأرض، وعرف هذا الإجراء بالتعديل^(٤٤)، ثم نظرت في أوفر مال جمع في سنة وفي أقله، ثم قامت بعدها بجمع المالكين وفرضت نصفه أو شطره على كل ضيعة^(٤٥). وفي سنة ٣٠٥ هـ، قام الخليفة عبد الله المهدي بإصلاح هذا النظام بفرض ضريبة سماها التضييع، وقال إنها من بقايا التقسيط^(٤٦)، وبلغ مقدارها على ضيعة زيتون أحد علماء المالكية، وهو أبو جعفر أحمد بن أحمد ابن زياد (ت ٣١٨) ستون مثقالاً^(٤٧)، مما يبين ثقل هذه الضريبة على أصحاب الضياع، فلم يرضوا بها وعجزوا عن دفعها مما حدا ببعضهم طلب التخفيف، ووسطوا كبار رجال الدولة لذلك. غير أن الخليفة رفض التخفيف^(٤٨) فنعته (علماء المالكية) بذلك في كتب طبقاتهم بالجور ونقموا عليه ووقفوا موقف العداء وأخذت المعارضة منه في البداية شكل مناظرات بينهم وبين الدعاة، ثم تعاونوا مع الخوارج في القيام بالثورة عليه ومن جاء بعده^(٤٩).

عندما كان الداعي يستولي على بلاد المغرب لصالح الإمام المنتظر، وعندما استولى على مدينة طنبه بالزاب في سنة ٢٩٣ هـ، رفض أن يأخذ أموال الجباية من عشر وزكاة وجزية مخالفة للشرع وأمر بردها على أصحابها لتعاد جبايتها حسبما حددته النصوص الشرعية. أما الخراج فقد أمر الجباة برده إلى أهلهم وقال لهم: «لا قبالة ولا خراج على المسلمين»^(٥٠). غير أن الإمام الفاطمي عبد الله المهدي عندما تولى السلطة لم يلغ الخراج بل أبقى عليه. واستحدث طريقة جديدة لتقديره كما

ذكرنا من قبل. ولم يف بما وعد به أو أعلن عنه الداعي أبو عبد الله. ربما لأن الداعي لم يكن هو صاحب القرار، أو أن جور السلطة الأغلبية سوف يبلغه عدل الإمام المنتظر.

وعندما تولى الإمام السلطة لم يعد الناس بتأمين أموالهم، آمنهم فقط في أنفسهم وذويعهم. وعندما سألوه التأمين في الأموال أعرض عنهم^(٥١). وينطوي عدم الالتزام هذا على نظرة المذهب الإسماعيلي للأموال، فهي أموال الإمام له الحق فيها، ولذلك هو الذي يشرع سياستها بناء على تأويله للنصوص.

ولقد اتبع الفاطميون في جباية الضرائب نظام القبالة، على الرغم من أن الداعي أعلن للناس أنه لا قبالة ولا خراج. والقبالة أو الضمان هي طريقة لجبي الضرائب كان المتقبل يتعهد بموجبا بدفع مبلغ معين للدولة سنوياً، وكان يتولى هو جباية الضرائب المفروضة على الإقليم. وغالبا ما يكون مبلغ التعهد أقل من المبلغ الذي يجبيه. والفائض يعود لحسابه الشخصي، ويذكر ابن حوقل: أن كل المغرب في العصر الفاطمي كان يعمل بالأمانة، حتى تقبلت برقة وليس جميع المغرب ضمان غيرها^(٥٢) غير أن برقة لم تكن الإقليم الوحيد الذي تقبل، فولاية المسيلة كانت تعمل بهذا النظام أيام حكمها من طرف جعفر بن علي بن حمدون الأندلسي^(٥٣)، لكنه كان دون عهد أو دون أن يتفق معه الإمام على مبلغ معين، لهذا أراد المتقبلون أن يزيدوا على المبلغ الذي كان يدفعه وبعقد، إلا أن الخليفة رفض هذا العرض تقديراً لجهود أبيه^(٥٤). كما أن المهديّة عاصمة الخلافة تقبلت هي الأخرى ولم يلغ نظام القبالة بها إلا بعد أن شكّا أهلها للخليفة المعز لدين الله من ثقل الضرائب، فألغاها لكونهم أهل طاعته وحرّم آباؤه^(٥٥).

ونظام القبالة هذا لم يستحدثه الفاطميون. فقول الداعي لا قبالة ولا خراج على المسلمين يعني أن هذا النظام كانت تعمل به الدولة الأغلبية. لهذا وصف السياسة

المالية الفاطمية بالجائرة، لأنها استحدثت ضرائب وعملها بنظام القبالة فيه نوع من الغلو، ويرجع ذلك إلى ما كتبه المالكية عن الدولة الفاطمية، وإلى الصورة التي رسموها لسياستها بسبب العداء المذهبي، بالإضافة إلى ثقل هذه الضرائب التي أرادت السلطة أن تجعلها شرعية وبدون أية تجاوزات، لأنها حسب رأيهم أمر الله.

لقد وضعت الدولة الفاطمية ضرائب على كل النشاطات الاقتصادية بالإضافة إلى الضرائب الشرعية المعروفة من خراج وجزية وعشر وزكاة. ففي المناطق التي تعد مناطق عبور للقوافل أو محطات تجارية مهمة، كان للسلطة الفاطمية موظفون يتولون جباية الضرائب التي تفرض على المتاجر. ومن هذه المراكز والمعابر مدينة اجدابية بولاية برقة التي كانت معبرا مهما من المعابر التجارية إلى بلاد السودان. فكانت قوافلها العابرة إلى بلاد السودان، أو العائدة منها إلى بلاد المغرب، تدفع ضرائب^(٥٦). أما معابر ومراكز تجارة العبور مع المشرق فكانت مدينة صبرة، شرقي طرابلس، هي التي تدفع بها الضرائب على المتاجر المتجهة إلى الشرق من الغرب أو العكس. وهذا المرصد لم يكن موجوداً في الحقبة المتقدمة على حقبة الخلافة الفاطمية وإنما استحدثه الفاطميون عندما حكموا بلاد المغرب^(٥٧). ولكي لا يتهرب أي تاجر من الضرائب التي فرضت عليه، أنشأت الدولة مراصد للمراقبة، فبمدينة سرت كانت تتم مراقبة القوافل التجارية مراقبة دقيقة، وذلك من خلال السجلات التي تحملها لكي يتعرفوا على دافع الضرائب من الذي يهرب منها في أفريقية^(٥٨).

وإذا اتجهنا ناحية الغرب يذكر ابن حوقل أن الدولة الفاطمية أنشأت بمنطقة الأوراس وبمدينة دار ملول مرصداً لدفع الضرائب على حمولة القوافل^(٥٩). وهذا يبين أن الدولة الفاطمية وضعت المرصد تلو الآخر لمراقبة كل الطرق التي ارتادها التجار، حتى تتمكن من استخلاص الضرائب التي فرضتها عليهم، مما يبين دقة النظام الجبائي الذي سخرت له كل الوسائل، حتى تتمكن من تطبيقه على الوجه الذي تريده.

هذا بالنسبة للطرق البرية، أما بالنسبة للمعابر والمراكز البحرية فإن المراسي التي كانت تستقبل السفن القادمة من المشرق، أو المغرب، أو بلاد الأندلس فقد كان التجار يدفعون بها الضرائب الواجبة عليهم كمرسى المهدية وطبرقة وطرابلس وتونس^(٦٠) على كل ما يدخل إليها وما يخرج منها من بضائع.

ولقد كان يراعى في تقدير هذه الضرائب حمولة القافلة، فعندما أهدى والي برقه أفلح الناشب في عهد الخليفة المعز لدين الله عشرين بغيراً للأستاذ جونر محملاً بالهدايا، بعث هذا الأخير إلى الخليفة يطلب منه أن يكتب له سجلاً بالإعفاء من الضرائب يكون بيد المتصرف في هذه الجمال حتى لا يدفع عليها ضريبة عند أبواب المدن والرحاب، لأن حملها كان ثقيلاً، فأمر له الخليفة بما أراد^(٦١). ويمكن أن نستدل على مدى مقدار الأموال التي كانت تدخل بيت مال الدولة من الضرائب التي كانت تفرض على المتاجر، ما بلغه دخل باب واحد من أبواب مدينة المنصورية وفي يوم واحد بلغ ٢٦ ألف درهم^(٦٢)، مع أن هذه الرواية قد جاءت في صيغة تشكيكية، فراويناها قال والله أعلم بالصواب. إلا أنها على الرغم مما تتطوي عليه من مبالغة تعكس مدى ما كان يدخل بيت المال من أموال، كما أن تقدير ابن حوقل لإيراد الدولة، وبناء على قول الذين كانوا يتولون بيت المال بلغ ما بين ٧٠٠ ألف و ٨٠٠ ألف دينار، ويقول أنهم لو أرادوا بسط أيديهم لبلغ الضعف، يبين أن الدولة الفاطمية كان بيدها أن تستغل كل الموارد المالية من خراج وعشر وصدقات ومراع وجوال ومراصد بالمقدار الذي تريده^(٦٣).

لقد مست هذه الضرائب الحجاج كذلك، فالخليفة عبد الله المهدي فرض عليهم أن لا يسلكوا طريقاً إلى الحج إلا طريق المهدية، ليدفعوا بها مغزماً، وربما يكون هذا الإجراء من الخليفة الفاطمي ليزيد من النشاط الاقتصادي في عاصمته حتى يستطيع أن يجبي من المال ما استطاع. وكانت هذه الضرائب تلاحق الحجاج أينما توجهوا في

بلاد المغرب، فعندما خرج أبو يزيد النكاري حاجاً كان يطالب بالضرائب في كل موضع يمر به مما جعله يقول: «ليس لله علينا أن نشترى حجة».^(٦٤) ولا بد أن هذه الضرائب التي مست أبا يزيد قد مست أباه كذلك الذي كان تاجراً يختلف إلى بلاد السودان بالتجارة^(٦٥)، على الرغم من عدم إفصاح أبي يزيد عن ذلك، لهذا أعلن ثورته على السلطة الفاطمية التي مسّه جورها وشططها الضريبي. فقام ليلغي هذه الضرائب عن الرعية.

وكانت ثورة أبي يزيد في مظهرها عامة على الرغم من صيغتها المذهبية، جمعت إلى جانبه السنة التي مسّها جور السياسة الضريبية الفاطمية كذلك^(٦٦)، وجاءت أسبابها اقتصادية، فالجور الضريبي مسّ كل أهل المغرب من غير الشيعة، لهذا توحدت أهدافهم وأجمعوا على إسقاط الخلافة الفاطمية، وعمل أبو يزيد على تخريب المصدر الذي كان سبب ثراء الفاطميين بإفساده المزروعات في منطقة الأوراس منطلق ثورته^(٦٧)، كما أنه بإعلانه الثورة أشاع عدم الأمن في المنطقة، وبذلك كان يحذّر من تنقل التجار ونشاطهم، وعليه فلا يمكن للدولة أن تفرض الضرائب عليهم.

ومما يؤكد الدوافع الاقتصادية للثورة نص الحوار الذي دار بين الخليفة المنصور وصاحب الحمار عندما قبض عليه، ومما جاء في هذا الحوار: (... فقال الإمام تكلم أمامنا بملء فيك، ما الذي نقيمت فيه على أمير المؤمنين؟ فسكت، فقال له الإمام: «عم» تكلم! فسكت أيضاً، فقال له الإمام: «والله لتقولن، فرفع المارق رأسه ثم قال: نعم كان أبو القاسم كريماً حوله قوم سوء هجنوه، فقال الإمام: بماذا؟، فسكت، فقال الإمام: لتقولن، قال المارق: هذه القبالات التي فيها الجور على المسلمين فقيمت منكراً لذلك أريد إصلاح أمور الناس، قال: فهل علمت أن ذلك عن رأي أمير المؤمنين وأمره؟ قال المارق: لا أعلم، إلا أنهم قد فعلوا، قال: فهلا كنت تشكو ذلك إلى أمير المؤمنين وتطلعه إن غير المنكر، كان الذي أردت وإن لم يفعل اتخذت بذلك عليه الحجة»^(٦٨)).

إن الناظر في هذا النص يتبين له أن الرواية الفاطمية الرسمية تريد أن تحمل موظفي الدولة مسؤولية فرض الضرائب الجائرة، وأن الخليفة لم يكن يعلم ذلك، ومما يؤكد ذلك قول الخليفة القائم للاتباع عندما خرج صاحب الحمار عليه، إن هذا الخروج كان بسببهم لأنهم لم يمتلكوا لأوامره ويقصد بالاتباع "كتامة".^(٦٩)

وقام الخليفة المنصور، وبعد أن انتصر على أبي يزيد في القيروان سنة ٣٣٥هـ وأخرجه من أفريقية بعدة إجراءات مالية مغايرة لما كان يتبعه من قبل، فتصدق على الفقراء، وأمر قاضي القيروان المالكي محمد بن أبي منظور بتوزيع هذه الصدقة^(٧٠)، وكان الخليفة المنصور قد ولاه قضاء القيروان ليسكن به نفوس أهل السنة، ولكي لا يدفعهم إلى الثورة عليه مرة أخرى^(٧١).

لقد ضمن الخليفة المنصور الإجراءات المالية التي اتخذها للتخفيف عن الرعية، خطبته التي قرأها حاجبه جعفر بن علي، فأعلن عن إعفاء جميع الناس من الجباية لسنة ٣٣٥هـ المسلم والذمي على حد سواء لكي يساعدهم على إعادة تعمير أرضهم، وعودة الذين تركوا أراضيهم من أهل البوادي، كما وعدهم بالرجوع في المستقبل إلى أحكام الشرع في جباية الضرائب، فلا يأخذ إلا العشر والصدقة، الطعام من الطعام، والشاة من الغنم، والثور من البقر، والبعير من الإبل، كما وعدهم بإظهار العدل وإحياء الحق وإماتة الظلم والباطل^(٧٢).

هذه الإجراءات التي اتخذها الخليفة المنصور وفي الخطبة نفسها التي قرأها حاجبه جعفر تبين بأنه اتخذها بعد النصر، حتى لا يفسر الجهال على حد تعبيره بأنها استمالة لقلوب الرعية وخوف من العدو بل هذا الإجراء هو شكر الله على ما من به عليه من نصر على العدو^(٧٣).

ومن الثابت بالنسبة للسياسة الفاطمية، أن ثورة صاحب الحمار لم تستطع أن تجعلها متغيرة. فعلى الرغم من شدة الثورة وظهورها بمظهر العنف والقوة، حتى

كادت أن تقوض الدولة بهجومها على عاصمتها، وإقدام الخليفة على إلغاء الضريبة لسنة حتى يعود الناس إلى بواديهم، وبذلك يعود للأرض عمارها، هذا الإجراء ينم عن تمسك الدولة بثوابتها، وهو توفير الأموال لتحقيق المشروع السياسي. فعندما لا تنتج الأرض فإن بيت المال لا يعمر، وبذلك تعجز الدولة عن تحقيق أهدافها، كما أن إلغاء الضرائب لسنة واحدة إجراء لا يوحى مطلقاً بتغير في ثوابت الدولة، وإنما هو تعامل مع الوضع بذكاء حتى يتمكن الإمام من الوصول إلى أهدافه. ولقد أثبت الخلفاء الفاطميون مع كل المشاكل التي واجهتهم، أن المتغيرات التي تعاملوا بها مع هذه المشاكل جعلتهم يحققون الثابت في مشروعهم السياسي، لهذا نجد الخليفة المنصور ما إن سكنت الأوضاع حتى قام بتشريد أهل الجبال تحسباً لقيام أية ثورة ضده^(١). كما أعاد للدعاة الإسماعيلية حلقاتهم المذهبية التي كانوا يعقدونها في المساجد بعد أن منعهم وأخرجهم من المغرب وقتل الغلاة منهم^(٢). وهذا يبين أن الإجراءات التي اتخذها المنصور لإخماد الثورة لم تكن إلا إجراءات وقائية مؤقتة، لكي يتمكن من تحقيق أهدافه العليا، بل بهذه المتغيرات تمكن من تثبيت الثابت في هذه السياسة، وهو إقامة الدولة الشيعية وإمامة أبناء محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق.

ومما يدعم ما ذهبنا إليه، الإجراءات التي عالج بها الخليفة عبد الله المهدي الثورة التي قامت ضده بسبب سياسته المالية في مدينة طرابلس، بالسماح لواليتها ماكنون ابن ضبارة الأجنبي ببسط أيدي كتامة على الناس^(٣)، فأخذوا أموالهم وتناولوا حتى على الحرم مما أدى إلى الثورة، فبعث لهم الخليفة بولي العهد القائم بأمر الله سنة ٣٠٠هـ فقضى على الثائرين، وغرمهم ما أنفق على الجيش وهو مبلغ أربعمئة ألف دينار^(٤)، على الرغم من أن الرواية الشيعية تكفي فقط بذكر أن القائم قتل أكابرهم الذين عقدوا على الخلاف واستصفي أموالهم^(٥).

وكان المتغير الذي عولجت به ثورة طرابلس في بداية حياة الدولة الفاطمية أعنف من المتغير الذي عولجت به ثورة صاحب الحمار، لأن الثورة لم تكن بالقوة والشمول

التي كانت عليه ثورة صاحب الحمار، وقد أراد الإمام بهذا المتغير أن يثبت لكل من يفكر بالخروج عليه أن المال مال الإمام، ومن يرفض ذلك، ويستعمل القوة يتحمل أتعاب هذه القوة المالية التي يستعملها ضد الإمام.

وجعل تفاني رجال الدولة من دعاة كبار موظفين في خدمة الثابت والعمل على تحقيقه، يرجون لسياسة صاحب الحمار الجائزة تجاه الرعية ليثبتوا أن السذي خرج لإلغاء جور الأئمة أثبت أنه هو الجائر. وتتفق الرواية الشيعية مع الرواية السنية بأن أبا يزيد كان أكثر جوراً في أخذ الأموال من الفاطميين، فتذكر الرواية الشيعية أن رجلاً جاء مستغيثاً بأبي يزيد ليخبره بأن كتامة خلال الأربعين سنة التي كان يؤدي الضرائب فيها ما أخذوا منه غير ألف دينار، والسجلات التي كانت معه أثبتت بها قوله. أما أصحاب أبي يزيد أخذوا منه وفي ساعة واحدة ما يزيد على أربعة آلاف دينار، كما سبوا له نساء حرائر^(٧٨)، كما أنه كان يدفع الضرائب للفاطميين وهو في داره مع أسرته وأمواله لم تسلب منه، بينما أصحاب أبي يزيد أخذوا أمواله وخرّبوا بيته وفرقوا أهله^(٧٩). وتجل هذه الرواية الشيعية الرواية السنية بالقول بأن أبا يزيد أخذ لشخص بالمسيلة ٥٠ متقالاً وابنتين بكرأ^(٨٠)، وبذلك تمكنت الدولة الفاطمية من جعل ثابتها أمراً مشروعاً، بل واجبا دينياً والذين أشاعوا عنها الجور والظلم هم الظالمون وهم الجائرون ويريدون اغتصاب شرعيتها في السلطة.

ومن الوسائل التي تمكنت الدولة الفاطمية أن تحقق بها الثابت في سياستها، وهو إقامة سلطان للإمامة الإسماعيلية في بلاد المشرق، وإعفاء الأولياء وكبار الدولة من الضرائب التي كانت تفرضها على عامة الناس. فقبيلة كتامة التي أقامت الدولة بسببها في المغرب والمشرق لم تكن تدفع الضرائب التي تدفعها بقية فئات المجتمع. ولم يفكر الخليفة الفاطمي في أن يجعل عليها ضريبة في الديوان إلا بعد أن استعد للانتقال إلى مصر. فبعث إلى شيوخهم يخبرهم بأن الخليفة يريد أن يعين عمالاً في كتامة يقومون بجباية صدقاتهم ومراعيهم، وتحفظ هذه الأموال في بلاد كتامة ولا

بأخذها إلا عندما يكون بحاجة إليها^(٨١)، غير أن شيوخ كتامة عدوا هذه الضرائب جزية، وجاء ردّهم على المعز بأنهم مسلمون على مذهب السلطة التي أقاموها للأئمة في بلاد المغرب، وسيوفهم بطاعتهم في المغرب والمشرق، وهم بذلك أصحاب فضل عليهم، لهذا رفضوا هذه الضرائب، وجاء رد المعز عندما حضروا إليه، وبطلب منه، كالتالي: "بارك الله فيكم، فهكذا أريد أن تكونوا وإنما أردت أن أجربكم فأنظروا كيف أنتم بعدي إذا سرنا عنكم إلى مصر علّ تقبلون هذا أو تفعلونه وتدخلون تحت ممن يرومكم؟ والآن سرّتموني بارك الله فيكم"^(٨٢). وكان هذا التأويل لموقف كتامة في الحقيقة امتحاناً لها، إن كانت ستظل على طاعتها وتبعتها للسلطة بعد أن خرج أغلبها في الجيش الذي فتح مصر والشام، وبذلك قلّ عددها وضعفت قوتها في بلادها فيتمكن الخليفة من فرض الضرائب عليها كغيرها من القبائل المغربية، غير أنه لم يجرؤ عندما أخذ الأموال التي كانت عند المشايخ والدعاة بليكجان، مما أدى إلى خروجهم عنه ووقوفهم مع أبي عبد الله الداعي.

ولقد نظرت كتامة إلى هذه الضريبة على أنها جزية، بينما سماها الخليفة صدقة، فهل كانت كتامة ترى في أن الضرائب الفاطمية الإسماعيلية لا تفرض إلا على المخالفين لمذهبها، وبذلك هي مسلمة مؤمنة لأنها تدين بالمذهب الإسماعيلي، وعليه لا يجوز فرض ضريبة عليها، مع العلم أن المذهب الإسماعيلي أمر بأخذ الزكاة والخمس من الاتباع.

وكانت كتامة ترى في خدمتها العسكرية للدولة أنها كفيّلة بإعفائها من كل الضرائب، فهي التي أقامت سلطانها بسيوفها في المغرب والمشرق، وهذا ما فهم من ردّ شيوخها.

وعندما خرج المعز إلى القاهرة ومن خلال ما جاء في نص الوصية لخليفته على المغرب حيث قال له: «إن نسيت ما وصيناك به فلا تنس ثلاثة أشياء: إياك أن ترفع

الجباية عن أهل البادية، ولا ترفع السيف عن البربر، ولا تول أحدًا من إخوانك...»^(٨٣). لم يستثن المعز كتامة في هذه الوصية من الضريبة، إلا لأنها سوف تكون معه في المشرق تحمي بسيفها سلطانه. وما تبقى من كتامة في بلادها بات لا يشكل أي خطر عليه، لأنها أصبحت تحت سلطة خليفته الصنهاجي، وبذلك كانت كتامة متغيرًا من متغيرات سياسة الدولة الفاطمية.

لم تكن كتامة هي فقط التي أعفيت من الضرائب، قد أعفى الخلفاء الذين ناصروا الدعوة وعملوا على الترويج لها وإنجاحها، مثل أبي القاسم المطلبي القيرواني، الذي رافق المهدي إلى سجلماسة، وكان سفيرًا بينه وبين أبي عبد الله الداعي بإفريقية^(٨٤).

ومن الذين أعفوا من الضرائب كذلك من رجال الدولة الأستاذ جوزر، فعندما أهدها والي برقة أفلح الناشب عشرين بغيراً محملاً بالهدايا، كتب إلى الخليفة يطلب الإغفاء من الضرائب فأعفاه^(٨٥). غير أن وضع الصقالبة كان يختلف عن وضع كتامة في السياسة الفاطمية، فالصقالبة خدمتهم إجبارية بسبب عبوديتهم، بينما خدمة كتامة تطوعاً، وبها ملكوا الصقالبة ولم يملكوها بالصقالبة^(٨٦)، وكان إعفاء بعض الصقالبة استثنائياً بينما إعفاء كتامة كان شاملاً، ودام طيلة المرحلة المغربية.

وعلى الرغم من المهارة التي أبدتها الفاطميون في شؤون المال، إلا أن من خلفائهم من كان يشكو صعوبة التحكم في هذا الجانب، بسبب صعوبة رصد حقيقة ما كان يجري بين الرعية والعمال ومعرفته. فلقد كانت الرعية تبدي رضاها عن العمال عندما يكفون أيديهم عن أخذ الأموال، وإذا أخذوها كانت تكثر فيهم الشكاوى، غير أن كف اليد كان يرى فيه الأئمة ذهاباً لحقوقهم وفساداً للأحوال^(٨٧)، لأن هذه الأموال التي كان يجمعها الأئمة كانت تدفع منها أجور العاملين على حفظ الأمن في كل أنحاء الدولة، فكان التاجر يسافر بمتاجره وبأمواله حيث يشاء دون خوف من لصوص أو قطاع طرق، لأن عين الدولة كانت ساهرة ليل نهار على الحفاظ على الناس

وأموالهم^(٨٨)، ولم يكن حرص الأئمة على أخذ واجب الأموال على الناس إلا حفاظاً على مصالحهم، لأنهم ينظرون بنور الله ويحكمون بأحكامه^(٨٩)، فحفظ الأمن كان يوفر الاستقرار الذي يمكن الدولة من تحقيق مشروعها السياسي، أي العودة إلى بلاد المشرق لإقامة إمامة شيعية على المذهب الإسماعيلي وهو الثابت الدائم في الإيديولوجية الإسماعيلية، لأن الإمامة عندهم أصل من أصول الدين، بل هي عقيدة يجب إقامتها وغدت بذلك ثابتاً يتمثل في إمام معصوم، وعالم عصمة الأنبياء وعلمهم مالك لكل شيء على الأرض وما تخرجه، لأن صلاح الدين والدنيا متوقف عليه، لأنه الحافظ للشرعية التي بلغها الرسول ﷺ وهو حجة فيها، وما السياسة المالية التي اتبعها الخلفاء الفاطميون إلا تنفيذ للإيديولوجية الإسماعيلية، ولهذا لا يمكن دراستها منفصلة عن أصولها المذهبية.

الهوامش

- ١- القاضي النعمان: دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام على أهل بيت رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام، تحقيق آصف فيضي، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٩، ١/٣٦٦.
- ٢- نفسه
- ٣- نفسه ١/٣٧٠-٣٧١.
- ٤- نفسه ١/٣٦٦.
- ٥- عندما أقر المعز لدين الله بعد توليه الخلافة القاضي النعمان في منصبه قاضياً للقضاة، بأن ينظر دون غيره من القضاة في أمر أوليائه وجنده وعبيده. انظر القاضي النعمان: اختلاف أصول المذاهب، تحقيق مصطفى غالب، دار الأندلس للنشر والتوزيع بيروت، ١٩٨٣/٤٨.
- ٦- القاضي النعمان: الدعائم ١/٣٦٦.
- ٧- القاضي النعمان: الهمة في آداب اتباع الأئمة، تحقيق مصطفى غالب، دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٥/٦٢ وما بعدها.
- ٨- القاضي النعمان: الهمة في آداب اتباع الأئمة ٧/.
- ٩- نفسه ٢١/.
- ١٠- سورة النساء: آية ٥٩.
- ١١- القاضي النعمان: الهمة ٢٣/.

- ١٢- د.سهيل زكار: الفكر الإسماعيلي في تطوره الأفريقي، ملتقى القاضي النعمان الأول، المهديّة، ١٢-١٥ أوت ١٩٧٥، تونس ١٩٧٧/٣٦.
- ١٣- القاضي النعمان: الهمة/٧٥.
- ١٤- سورة التوبة: آية ٦٠.
- ١٥- النعمان: المصدر المتقدم نفسه /٧٩ فرض القرامطة على الأتباع هذه الضريبة وجعلوها خمس ما يملك الفرد سواء كان رجلاً أو امرأة، النويري: نهاية الأرب، نشر د.سهيل زكار قسماً من الجزء ٢٥ ضمن مجموعة النصوص تحت عنوان "الجامع في أخبار القرامطة في الاحساء والشام والعراق واليمن"، ط١، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٨٧، ج٢/٤٣٣.
- ١٦- نفسه/٨٠.
- ١٧- سورة الأنفال: آية ٤١.
- ١٨- انظر التفاصيل حول ذلك عند د.محمد أمين صالح: النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، مكتبة نهضة الشروق، القاهرة ١٩٨٤/١١٢-١١٣.
- ١٩- القاضي النعمان: الهمة/٨٠.
- ٢٠- نفسه Le Califat au Maghreb, 296-362 H-973 :F.DECHRAOUI. Histoire politique et institution, Tunis, 1981, P.329
- ٢١- القاضي النعمان: نفس المصدر السابق.
- ٢٢- سورة الأنفال: آية ٤١.
- ٢٣- فرض القرامطة هذه الضرائب على الأتباع وقدروها بدينار واحد على كل رأس أدرك الحنث وهي ضريبة الهجرة ثم فرضوا فريضة البلغة وهي سبعة دنانير بناء على تأويل الآية: «... قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»، سورة

البقرة، آيه ١١١، كما فرضوا ضريبة أخرى بعد أن ضمنوا أن الاتباع يدفعون لهم كل الضرائب السابق ذكرها وسموها (الألفة) وهي أن يجمع الناس أموالهم في موضع واحد وأن يكونوا في ذلك أسرة واحدة لا يفضل أحد منهم صاحبه وأخاه فيما ملك يملكه. انظر النويري: نهاية الأرب ج ٢٥/٤٣٣-٤٣٤، وهناك ضريبة أخرى تحدث عنها محمد بن مالك بن أبي الفضائل الحمادي: كتاب كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٣، وهي ضريبة النجوى يدفعها المعتنق للمذهب ومقدارها ١٢ دينار انظر الجامع في أخبار القرامطة ٢/٣٥٢-٣٥٣، F-DACHRAOUI، Op-cit، P.328

٢٤- د. الحبيب الجنحاني: دراسات مغربية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي/٥٢-٥٣.

٢٥- قسم الإسماعيلية العالم إلى اثنتي عشرة منطقة وسموها جزرا جمع (جزيرة) بعدد أشهر السنة وروعي في هذا تقسيم العامل الإثني والهدف السياسي فجعلوا مثلا مصر والشام والمغرب جزيرة واحدة، انظر أبو منصور اليماني: كتاب البيان لمباحث الإخوان، تحقيق مصطفى غالب، بيروت، ١٩٥٤/١٢ عادية علي الحمد: قيام الدولة الفاطمية في بلاد إفريقيا والمغرب، دار مطابع المستقبل، الإسكندرية، ١٩٨٠/٦٩

٢٦- محمد بن محمد اليماني: سيرة الحاجب جعفر، نشر إيفانوف، مجلة الجامعة المصرية، القاهرة ق ١٩٦٩/٠٨ ان ويذكر في ص. ١٠٩ أن أحمال الأموال كانت تدخل في سرداب على الجمال حفر هذا السرداب في الأرض في جوف دار الإمام سلمية، وبلغ طوله اثني عشر ميلا.

٢٧- القاضي النعمان: الافتتاح/١٢٧.

٢٨- القاضي النعمان: المجالس والمسائرات، تحقيق محمد اليعلاوي، ابراهيم شيوخ،
الحبيب الفقهي، الجامعة التونسية، تونس، ١٩٧٨/٠٩.

٢٩- نفسه/٥١٩.

٣٠- مجهول: الاستبصار في عجائب الأمصار، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد،
الدار البيضاء، ١٩٨٥/٢٠٣.

٣١- القاضي النعمان: الافتتاح/٢٨٨، المقرزي: اتعاط الحنفا/١٦٦، الداعي إدريس
القرشي: عيون الأخبار وفنون الآثار، نشر القسم الخاص بالمرحلة المغربية
د. محمد اليعلاوي تحت عنوان: تاريخ الخلفاء الفاطميين في المغرب، دار
الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٥/١٦٧.

٣٢- تقي الدين المقرزي: كتاب المقفى الكبير، نشر محمد اليعلاوي، ط١، دار
الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧/٨٧.

٣٣- مجهول: الاستبصار/٢٠٢.

٣٤- القاضي النعمان: الافتتاح/١٢٤.

٣٥- نفسه/١٢٩.

36- Georges Marçais :La Berbérie Musulmane et l'Orient au
Moyen âge, Paris 1946, P/143

37- IBID.

٣٨- القاضي النعمان: المجالس/٤٩٤.

٣٩- الدولة العباسية، الفاطميون ١٣٢-٤٤٨هـ/٧٥٠-١٠٥٥م/ الأهلية للنشر
والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦/٢٢٤.

٤٠- د. محمود إسماعيل: محنة المالكية في إفريقية، نشر ضمن مجموعة أبحاث
تحت عنوان: مغربيات، المكتبة المركزية، فاس، ١٩٧٧/٧٢.

- ٤١- د. الحبيب الجنحاني: دراسات مغربية/٧٠. وحول الضرائب في بلاد المغرب خلال العصر الفاطمي، انظر جورج مارسيه: بلاد المغرب وعلاقتها بالشرق الإسلامي في العصور الوسطى، ترجمه عن الفرنسية محمود عبد الصمد هيكل، راجعه مصطفى أبو ضيف أحمد، الإسكندرية ١٩٩١/١٦٤-١٧٠.
- ٤٢- محمد بن الحارث الخشني: طبقات علماء إفريقية، دار الكتاب اللبناني/١٧٢.
- ٤٣- ابن عذاري المراكشي: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة كولان وليفي بروفنسال، ط٣، دار الثقافة، بيروت، ١٩٨٣، ١/١٧٣.
- ٤٤- الخشني: نفس المصدر السابق ١/١٧٢.
- ٤٥- ابن عذاري: نفس المصدر السابق ١/١٧٣.
- ٤٦- نفسه ١/١٨١.
- ٤٧- الخشني: نفس المصدر السابق ١٦٨-١٦٩، د. الحبيب الجنحاني: نفس المرجع السابق ٦٥/٦٧.
- ٤٨- العزيزي الجوزري: سيرة الأستاذ جوذر، تحقيق ونشر محمد كامل الحسين وعبد الهادي شعيرة، القاهرة ١٩٥٤/٩٥.
- ٤٩- د. محمود إسماعيل: مغربيات/٧٢.
- ٥٠- ابن عذاري: البيان ١/١٤١-١٤٢.
- ٥١- ابن عذاري: البيان ١/١٥٨.
- ٥٢- صورة الأرض، مكتبة الحياة، بيروت/٩٤.
- ٥٣- العزيزي الجوزري: السيرة ١٢٩-١٣٠، ويذكر أن المبلغ الذي كان ينبغي أن يدفعه جعفر سبعون ألف دينار.
- ٥٤- نفسه.

- ٥٥- نفسه/١١٤.
- ٥٦- ابن حوقل: صورة الأرض/٧٠.
- ٥٧- نفسه/٧١.
- ٥٨- نفسه/٧٠-٧١. (١) ابن حوقل: صورة الأرض/٨٥.
- ٥٩- نفسه/٧١، ٧٦، ٧٨.
- ٦٠- العزيزي الجوزري: السيرة/٩٥ وانظر كذلك ص. ١٠٩-١١٠.
- ٦١- مجهول: الاستبصار/١١٥.
- ٦٢- ابن حوقل: صورة الأرض/٩٤.
- ٦٣- أبو العباس بن أحمد سعيد الدرجيني: كتاب طبقات المشائخ بالمغرب، تحقيق ابراهيم الطلاي، مطبعة البعث، قسنطينة، ١/٩٧.
- ٦٤- عبد الرحمن بن خلدون: العبر وديوان المبتدأ والخبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨١، ٧/٨٤، الداعي إدريس: عيون الأخبار/٢٦٥.
- ٦٥- راجع حول هذا الموضوع بحث د. محمد إسماعيل: محنة المالكية في إفريقية في مغربيات/٥٧.
- ٦٦- الداعي إدريس: نفس المصدر السابق/٢٦٩.
- ٦٧- الداعي إدريس: نفس المصدر السابق/٤٤٦.
- ٦٨- نفسه: ٣٧٢ هو أبو عبد الله محمد بن أبي المنظور عبد الله بن حسان الأنصاري (ت ٣٣٧هـ)، انظر ترجمته في أبو بكر المالكي: رياض النفوس في طبقات علماء إفريقية والقيروان، تحقيق لعروسي المطوي، والبشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨١، ٢/٣٥٨، القاضي عياض اليعصب

- السبتي: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، دار مكتبة الحياة، دار مكتبة الفكر، بيروت، طرابلس، ٣/٣٣٩.
- ٦٩- المالكي نفس المصدر السابق ٢/٣٦٠.
- ٧٠- القاضي النعمان: المجالس/٤٢٩.
- ٧١- الداعي إدريس: نفس المصدر السابق/٣٨٠ إلى جانب هذه الإجراءات المالية اتخذ المنصور إجراءات أخرى تخص النشاط الدعوي فقتل الدعاة ونفى بعضهم إلى الأندلس وغيرها من البلاد، وأذن للفقهاء والمحدثين بالجلوس للفتوى للناس وأعلن أن كل الإجراءات الدعوية لم تكن يعلمه. انظر القاضي عبد الجبار الهمداني: تثبت دلائل نبوة سيدنا محمد ﷺ، نشره د.سهيل زكار في الجامع لأخبار القرامطة ١/٣١٠ كما ولى القضاء مالكا تنفيذا لما قرره العامة، القاضي عياض: المدارك ٣/٣٣٩.
- ٧٢- الداعي إدريس: نفس المصدر السابق/٣٧٩.
- ٧٣- القاضي عبد الجبار الهمداني: نفس المصدر السابق/١/٣٢٥.
- ٧٤- نفسه.
- ٧٥- ابن عذاري: البيان ١/١٦٨.
- ٧٦- أبو محمد ابن عبد الله بن محمد التيجاني: الرحلة، تقديم حسن حسني عبد الوهاب، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٨١/٢٤٠.
- ٧٧- القاضي النعمان: الإفتتاح/٣٢٥.
- ٧٨- الداعي إدريس: نفس المصدر السابق/٣٠٠.
- ٧٩- القاضي النعمان: المجالس/٣٣٦-٣٣٨.
- ٨٠- مجهول: الاستبصار/٢٠٦.

- ٨١- المقريري: اتعاط الحنفا/٩٧-٩٨.
- ٨٢- المقريري: اتعاط الحنفا/٩٨. أورد القاضي النعمان نص حوار دار بينه وبين الخليفة المعز في إحدى مجالسه تناول موضوع معرفة الحاكم أو الإمام بأمور رعيته مهما بعدت المسافة بينهما، ويستدل في ذلك بقصة النبي سليمان والهدد التي كان يرى الجاحظ بشأنها أن النبي سليمان لم يكن يعرف من أمر ملكة سبأ شيئا إلى أن أتاه الهدد بأخبارها. فالخليفة المعز يرى إذا كان الحاكم العادل يستطيع أن يعرف أخبار رعيته، فكيف بالنبي. انظر القاضي النعمان: المجالس/٢٦٣-٢٦٤.
- ٨٣- نفسه/١٠١.
- ٨٤- محمد بن محمد اليمني: سيرة الحاجب جعفر/١٢٣، ابن عذاري: البيان/١/١٩٩.
- ٨٥- الجوزري: السيرة/٩٥.
- ٨٦- القاضي النعمان: المجالس/٢٤٦.
- ٨٧- نفسه/١٣٥.
- ٨٨- القاضي النعمان: المجالس/٣٣٧-٣٣٨.
- ٨٩- القاضي النعمان: الهمة/٩.

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- إسماعيل محمود: مغربيات، المكتبة المركزية، فاس، ١٩٧٧.
- ٣- التجاني أبو محمد بن عبد الله بن محمد: الرحلة، تقديم حسن حسني عبد الوهاب، الدار العربية للكتاب، ليبيا تونس ١٩٨١
- ٤- الجنحاني الحبيب: دراسات مغربية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٣.
- ٥- الجوزري العزيزي: سيرة الأستاذ جوزر، نشر وتحقيق محمد كامل حسين وعبد الهادي شعيرة، القاهرة ١٩٥٤.
- ٦- الحمد عاذلة علي: قيام الدولة الفاطمية في بلاد إفريقية والمغرب، دار مطابع المستقبل، الاسكندرية ١٩٨٠.
- ٧- ابن حوقل أبو القاسم النصيبي: صورة الأرض، مكتبة الحياة، بيروت.
- ٨- الخشني محمد بن الحارث بن أسد: كتاب طبقات علماء إفريقية، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٨١.
- ٩- ابن خلدون عبد الرحمن: العبر و ديوان المبتدأ والخبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٨١.
- ١٠- الدرجيني أبو أحمد بن سعيد: كتاب طبقات المشايخ بالمغرب، تحقيق ابراهيم الطلاي، مطبعة البعث قسنطينة.

- ١١- زكار سهيل: الجامع في أخبار القرامطة في الاحساء والشام والعراق واليمن، ط١، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق ١٩٨٧.
- ١٢- : الفكر الإسماعيلي في تطوره الإفريقي، ملتقى القاضي النعمان الأول، المهدية ١٢/١٥ أوت ١٩٧٥، تونس ١٩٧٧.
- ١٣- شعبان محمد عبد الحي: الدولة العباسية- الفاطميون ١٣٢-٤٤٢/٧٥٠-١٠٥٥م، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٦.
- ١٤- صالح محمد أمين: النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، مكتبة نهضة الشروق، القاهرة ١٩٨٤.
- ١٥- ابن عذاري المراكشي: البيان المغر بالأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة كولان وليفي بروفنسال، ط٣ دار الثقافة بيروت ١٩٨٣.
- ١٦- القاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتيك ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، دار الحياة، دار مكتبة الفكر بيروت، طرابلس.
- ١٧- القاضي النعمان: دعائم الإسلام وتذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام على أهل بيت رسول الله ﷺ تحقيق آصف فيضي، دار المعارف القاهرة ١٩٦٨.
- ١٨- : كتاب افتتاح الدعوة، تحقيق فرحات الدشراوي تونس الجزائر ١٩٨٣.
- ١٩- : اختلاف أصول المذاهب، تحقيق مصطفى غالب، ط٣، دار الأندلس للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٣.
- ٢٠- المجالس والمسائرات، تحقيق محمد اليعلاوي، ابراهيم شبوح والحبیب الفقهي، تونس ١٩٧٨.

